حرز بضم النسل بفتح الحاء وسكون الراء بعدها زاي ثم سين مهملة وهو ما يحرز به الشيء أي يحفظ ويصان
وأن بها أي في لحم الجسد وشحمه وهو الكبد أنفعا في الدواء على التشبيه وفي التتابع والتوالي
ستة أجواز بالبدنة حاجة لا لعطش وفي صحيح مسلم عن أبي الزبير فحرزا بها وفي رواية لمسلم
الجعفي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاني أو كره أن أصنعها فقلت إنما أصنعها للدواء
فقال إنه ليس بدواء ولكنه داء وذكر الدم فقضى عن غير فقال أنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسقى
البهائم الخمر فنهى وبقتله فولهم لا تحل الميتة إلا بعد أن يبتدأ وكذا الحي كما سيأتي من قطع
ظاهره ذاتية أو عارضة وإنما نهيه عنه وإنما حرم الله لقوله تعالى عليكم
الميتة والدم وقال صلى الله عليه وسلم لعن الله الشعاب ما سقي فيها حرم عليها وفي
هذا الحق غسل القرحة بالبول ثم يغسل وعنه الدواء بالبن الحليب وقيل يجوز
إشعاره مع الدواء ويجوز الانتفاع بجلده في غيره وهو كذلك على تفصيل فيه أنظار البيطا
حبة الخضر بفوله وينتفع بمتنجس بغير سعد وادي ولا بأس الانتفاع
الأكثر وفاقا له أثر رواه الفضل لقوله صلى الله عليه وسلم يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفا
بغير حساب وهم الذين لا يكتوون ولا يسترقون الاكتواء الذي يقول الأكثر إنه
ظاهر ولا بأس بالرقى جمع رقية ويكون بكتاب الله تعالى فإن الله تعالى أنزل الشفاء
ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين وما يرقى به هنا الفاتحة وآخر الرقية طاهرا وإن تنجس
الرقية أيضا بالكلام الطيب المفهوم بمناسبة سئل مالك عن الأسماء المحدثة فقال ما يعرف
بأنها كفر وقال بعض الأشياخ الكلام الطيب الحلال وقال آخر إنما يعني بالطيب الحسن
كقوله أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق وغيره ويؤخذ منها أنها لا تجوز بما لا يعرف
معناه ولو أدعى أن بإباحته تحل العقود وما يكتب لأن الريبة وجوه لذلك ومنعه وأما ما يكتب للمرضع
وإنه يقوي بعض مدارك معناه من وجه الأذى بعيد مختلف في جواز ذلك ومنعه وأما ما يكتب للمرضع
فالظاهر أنه لا يجوز بمعنى معناه أولا ويجوز الوجه الثاني على أن في قول ابن سعد بن عمر والجواز نظر
ويجوز أن تنهى وذكر الولوالجي صاحب أنه مما تقدم به ولا بأس بالاستشفاء
لبياض النهي فيه قال في البيان وكذلك الرقى في الحديد والملح وعقد الخيط لأن الشعبا لا تكون
بمختبأ به الله وأسمائه وما يعرف معناه ولا بأس بما عادة إذا الرجعة وفي
التتمة ويقال لها العزم بفتح العين وبها الخبر وكذلك الكلام الطيب رسالة
المسألة فيما يتعلق بالتعاليق يقتضي خصوصها بما يجوز من الأدعية وقبل عام في الآدمي
وغيره والمريض والصحيح قال الكمادي وفيها أربعة أقوال أنها تجوز للمريض دون الصحيح والعكس

الحيوان